

58 ألف خريجا لـ 8 آلاف فرصة عمل سنويا!

■ سليمان عبد المنعم

يظل السؤال المركزي الذي عنه تتفرع الكثير من مشكلات وقضايا التعليم الفرعية هو سؤال النظام الأمثل للالتحاق بالتعليم الجامعي. ويكاد هذا النقاش يسفر عن رؤيتين: الأولى خلاصتها ضرورة ضبط وترشيد الأعداد الهائلة من الطلاب الذين يلتحقون بالتعليم الجامعي في ضوء متطلبات عملية التنمية واحتياجات سوق العمل. وفقاً لهذه الرؤية يتقدم منطلق التنمية واحتياجات سوق العمل على عادات وأعراف تعليمية لم تشأ أو لعلها لم تستطع حتى اليوم أن تواجه في حسم معضلات التنمية ومتغيرات سوق العمل فظلت أسيرة لعاداتها وأعرافها بينما كل شيء من حولنا يتغير، لكن هذه الرؤية الأولى التي تسعى لمواءمة التعليم مع ضرورات التنمية واكتساب المهارات التي يحتاجها سوق العمل ما زالت غير قادرة أو مهياة لمواجهة التحدي الأكبر ولعله الأخطر وهو كيفية ضبط وترشيد سياسة الالتحاق بالتعليم الجامعي بما يخدم هذه الفلسفة. إذ يبدو أن هذه السياسة تصطدم بجموعة محاذير واعتبارات اجتماعية وسياسية خلاصتها أنه من الصعب الاكتفاء بقبول نصف أو ربع أعداد خريجي الثانوية العامة وترك الباقين في الشوارع لا سيما وأن التعليم الفني ورغم الفرص والآفاق الهائلة التي يتيحها ما زال غير قادر على استقطاب وإغراء شبابنا.



الجامعي في مصر إنما يرجع بالأساس إلى الزيادة الهائلة وغير المعقولة لأعداد الملحقين بهذا التعليم. السبب الثاني أن قبول هذه الأعداد الكبيرة في جامعات الدول المتقدمة لم يمنعها من تطبيق المعايير والضوابط اللازمة لحسن توظيف وترشيد هذه الأعداد الكبيرة، يكفي أن نعرف أنه بالنسبة لخريجي كليات الحقوق والشريعة والقانون على سبيل المثال توجد فرصة عمل واحدة لكل ستة أو سبعة خريجين باعتبار أن عدد خريجي عام 2018 وفقاً لتقدير جهاز التبعئة والإحصاء بلغ 58 ألف خريج بينما لا يتجاوز احتياج سوق العمل القانوني سنويا أكثر من 10 آلاف متخرجاً في أفضل الأحوال. والمثال قابل للتعميم في تخصصات أخرى غير القانون.

وبديلاً عن سؤال المفاضلة بين سياسة التوسع السؤال الذي يجب أن يدور حوله النقاش هو، ما الأساليب والآليات التي تضمن لنا التوظيف الأمثل لقدرات طلابنا وميولهم؟ مكتب التنسيق يبدو اليوم آلية تجاوزها العصر. هل يكون الحل في تجزئة الجامعات الكبيرة إلى جامعات صغيرة يمكن التحكم في أعداد المقبولين بها وبحيث يمكن إجراء مقابلات واختبارات دخول للطلاب الجدد؟ لكن هل لدينا العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس لمائة جامعة مصرية مثلاً؟ ثم هل لدينا باقى الإمكانيات والموارد الأخرى التي تتطلبها مثل هذه السياسة؟ أسئلة تعود بنا إلى مربع الصفر من جديد وهو قضية الإمكانيات والموارد. أيًا يكن الأمر هناك كوة أمل تبعث على الأمل قد تمثل حلاً لمعضلة سؤال تعليم للتنظيف أم لسوق العمل. كوة أمل اسمها «التعليم الفني».



في القبول بالجامعات، وفي ألمانيا إحدى أكبر القلاع الصناعية في العالم يلتحق بالجامعات 53 شاباً فقط لكل مائة نسمة مقابل نظام لمدارس التكوين المهني هي الأوسع والأكثر تطوراً في العالم، وفي الهند الصاعدة صاحبة خامس أكبر اقتصاد عالمي بإجمالي ناتج محلي بلغ 2 تريليون و800 مليار دولار في 2018 لا يلتحق بالجامعات فيها سوى 27 فقط لكل مائة نسمة مقابل 35 لكل مائة نسمة في مصر. اليابان نفسها لا يتجاوز معدل القبول في الجامعات فيها 61 لكل مائة نسمة في سن التعليم الجامعي. لكن السؤال، هو هل يجوز القياس على واقع هذه الدول المتقدمة والمطالبة بالتالي بعدم تقييد سياسة القبول بالجامعات؟ أغلب الظن أن القياس على واقع الآخرين غير جائز لسببين أولهما أن المعدل المرتفع للالتحاق بالتعليم الجامعي في الدول الأخرى لم يكن أبداً على حساب الجودة التعليمية، وهو الأمر الذي يخالف واقع الحال في مصر لأن تواضع أن لم يكن تندي مستوى التعليم

المرتفعة في المجتمع المصري. للوهلة الأولى يبدو الرأي الأول مهموماً ومُخفياً بشأن ظاهرة البطالة وسياسة الالتحاق بالتعليم الجامعي. وتبلغ نسبة البطالة بصفة عامة وفقاً لتقرير الجهاز المركزي للتبعئة والإحصاء 7.9% عن العام 2019 لكن المفارقة أن هذا الرقم الجيد مقارنة بالأعوام السابقة يقفز فجأة بشكل لافت وملحوظ لدى خريجي الجامعات إلى 16.7% عن العام نفسه. ثم تشتد المفارقة حين نعلم أن معدل البطالة لدى الحاصلين على مؤهل متوسط تبلغ 8.3% ولدى الحرفيين غير الحاصلين على أي مؤهل سوى شهادة محو الأمية فقط!!

وحين نتأمل نفس المشكلة في الدول الأخرى فإن الأرقام تستحق الانتباه والتأمل. فكوريا الجنوبية إحدى أكبر اقتصادات العالم انخفض فيها معدل القبول في الجامعات من 86 لكل مائة نسمة في سن التعليم الجامعي إلى 80 لكل مائة في السنوات الأخيرة إثر مراجعات تمت لسياسة التوسع الهائل

أما الرؤية الثانية فتنتقل من الاعتراض على تقييد سياسة الالتحاق بالتعليم الجامعي بحجة سوق العمل إذ ليس من العدل حرمان شاب من الالتحاق بكلية معينة لأن نقابة مهنية تطالب بتقليل أعداد الملحقين بها لتشبع السوق. ووفقاً لما يراه بعض خبراء التعليم فإن سوق العمل يتجاوز الحدود الجغرافية لمصر وأن خريجي الجامعات لدينا مطلوبون أيضاً في سوق عمل دولي واسع (عربي وأوروبي). يضاف إلى ذلك أن خريجي الجامعات الذين نطالب بالحد من أعدادهم اليوم يمكن أن يكونوا هم أنفسهم خالقى فرص عمل لغيرهم في المستقبل. وعلى أية حال يبقى السؤال مطروحا في مصر وخارج مصر على حد سواء هل يمكن أن يكون ارتفاع البطالة لتشبع السوق مبرراً للحد من أعداد الملحقين بالتعليم الجامعي؟ الواقع يؤكد أن البطالة موجودة في كل المجتمعات بنسب متفاوتة لكن ذلك لم يكن سبباً لأن تحد هذه المجتمعات من فرص التعليم الجامعي للشباب.

نحن إذاً أمام رؤيتين تقدم كل منهما على مستوى التشخيص والحلول طرحة مغايراً لإحدى أهم قضايا حاضرنا ومستقبلنا على الإطلاق وهي قضية التعليم، وفي القلب منها قضية سياسة الالتحاق بالتعليم الجامعي. ولكي نخرج من هذا النقاش بمحصلة إيجابية تدفعه قدماً إلى الأمام فلا بد من الإحتكام إلى سؤال مركزي هام هو هل تشبع السوق في مجال معين أو افتقاره لمهارات لا يوفرها التعليم الجامعي بوضعه الحالي في مجال آخر يعد مبرراً للحد من أعداد الملحقين بالتعليم الجامعي؟ هناك من يرى ذلك وثمة من يعترض. محك الاختلاف بين الرأيين هو نسبة البطالة

الثانوية العامة العربية: 2 غياب .. 1 حضور

جمال محمد غيطاس

العقل الإبداعي الحر، المستند الي قاعدة صلبة من الانتماء الوطني، والمنظومة القيمية الاجتماعية الراسخة، لكي يؤدي واجباته بطريقة أجود وأسرع وبإشراف أقل ، بل ويقوم بأشياء أكثر مما هو مطلوب

التنمية، بصورة لا تتوافق مطلقا مع الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية السائدة على الساحة الإقليمية والدولية.

بل يمكننا القول أن العقلية الهشة لطلاب الثانوية العامة، التي جفت مواردها القيمة نتيجة غياب أو ضالة عنصر التربية، وضاعت بوصلتها المجتمعية، نتيجة غياب أو ضالة الربط بعمليات التنمية، تقود في نهاية المطاف إلي شخصيات ضعيفة أو ربما مكشوفة، من حيث المناعة المجتمعية والوطنية اللازمة، سواء أثناء دراستها الجامعية، أو بعد تخرجها، فتكون النتيجة أن يستقبل المجتمع عشرات الآلاف من الخريجين سنويا، أكثرينهم غير مؤهلة للتعامل مع التحديات القائمة، على الصعيد الشخصي والمجتمعي، فتدخل في طور النمطية، بما تتضمنه من ضعف في الأداء، وضيق في الأفق، وانحسار للقدرة على الإبداع والمبادرة، أو السقوط في عالم البطالة، أما أقليتهم التي حصلت على المهارات، فتدفعها أهوائها، إما نحو الانكفاء على الذات، وإعلاء المصالح الشخصية الضيقة، على حساب الحس العام والمسؤولية المجتمعية والوطنية، أو الهجرة إلي الخارج عند أول فرصة. بين ثنايا الأكثرية والأقلية، يكون هناك اعداد يسهل جرها إلي مستنقع الجريمة والمخدرات، والفكر المتطرف، وغياب النظرة القائمة على الوعي الثقافي، مما يقود إلي مزيد من الخلل الاجتماعي العام، وليس فقط التربوي أو التنموي فقط، وهنا يكون الأثر المترتب على خلل الثانوية العامة قد بلغ حده الأقصى.

من ناحية أخرى، ولمزيد من التوضيح، يمكننا القول أن استمرار معادلة « غياب 2 وحضور 1 » في مرحلة الثانوية العامة، يعني إصرار من مخططي نظم التعليم على الاعتماد على المادة الدراسية المستخدمة في بناء الجوانب المهارية البسيطة، وإغفال التوسع في الجانب العقلي والثقافي والإدراكي، وهذا النمط من التخطيط، لا يعكس فهما صحيحا للعلاقة بين التعليم والاقتصاد والتنمية عموما، خاصة في الوقت الحالي، الذي تقوم فيه النهضة الاقتصادية والتنموية، على

تقع مرحلة الثانوية العامة في فترة فارقة بحياة كل شخص، فنهاية الثانوية العامة، هي في الوقت نفسه بوابة الخروج من مرحلة الإعداد «الافقي العريض» للإنسان، وبوابة الدخول في مرحلة الإعداد «الرأسي الضيق» المتخصص، تمهيدا للإعداد النهائي لما يفترض أنه المسار المهني طويل الاجل، وبحكم المرحلة السنوية الحساسة التي تحتلها من عمر الإنسان، وهي فترة المراهقة، والمكانة التي تحتلها في رحلته التعليمية، كمفترق طرق متعدد المخارج، فهي تحتاج أكثر من المراحل التعليمية الأخرى، لأن تتوفر لها معادلة من ثلاثة أطراف، هي التعليم والتربية والتنمية.



البدان الآخذة في النمو، ومنها المنطقة العربية، لا تزال غارقة في حالة الغياب الثنائي للتربية والتنمية، والحضور المتنوع القوة للتعليم. في هذا السياق .. لو تتبعنا - على سبيل المثال - ما يحدث سنويا بالعديد من الدول العربية عند إعلان النتيجة نجد أن حديث النتيجة ينصرف بصورة شبه كلية إلي صورتها المباشرة، أي معدلات النجاح والرسوب، والدور الثاني والتوزع العام على الأقسام المختلفة، وبعض المؤشرات الخاصة بالمجاميع الكلية للطلاب، وكأن الثانوية العامة مجرد «معبر»، يذف من خلاله بضع مئات الآلاف من الطلاب إلي الجامعة سنويا، فيما يتلاشى تقريبا الحديث عن نتيجة الثانوية العامة، باعتبارها أكبر مؤشر على قضايا التعليم الأساسي، والضوء الكاشف لأوجاعه وأسقامه، بتوزيعاتها ومستويات حدتها وأن النتيجة في نهاية المطاف، تجسيد فعلي لمزيج من العوامل النفسية والمشكلات المجتمعية، والنقائص التعليمية والتنظيمية بالثانوية العامة، التي يفترض أنها المسار التعليمي الأفضل لبناء القدرات والاستعداد للمستقبل.

إن معادلة « 2 غياب و 1 حضور » في الثانوية العامة، هي فعليا من العوامل التي تعمل مبكرا على جعل عشرات الآلاف من الطلاب العرب ، ينخرطون في تعليم جامعي، ويستنفذون حقهم وفرصهم، وبعد تخرجهم في الجامعة، يخرجون فعليا من المساهمة في الاقتصاد الوطني وعمليات التنمية، ويتضاءل دورهم في تقديم أي دعم ملموس للنتائج المحلي الإجمالي، بل يتحول الكثير منهم إلي عالة وعبء على الاقتصاد وعلي المجتمع، وجهود

وبالنظر إلي ما يحدث في الثانوية العامة بمعظم البلدان العربية، نجد أن هذه المعادلة تسجل 2 حالة غياب، هما التربية والتنمية، وحالة حضور واحدة هي التعليم، وتعد معادلة الرقمين 2 مقابل 1 ، أو الغياب الثنائي للتربية والتنمية، والحضور الفردي للتعليم، من أهم المعضلات التي تعاني منها الثانوية العامة العربية، إن لم تكن أعقدها وأكثرها خطورة على الإطلاق.

في المعادلة السابقة، يجسد التعليم الجانب المسئول عن وضع البذور والأسس اللازمة لبناء المهارات والقدرات الاحترافية والإبداعية المتعين توفيرها في طالب الثانوية، وهو يتهيأ لاستكمال دراسته الجامعية، بينما تجسد التربية الجهد اللازم لبناء منظومة القيم العليا، المتعين غرسها لدي الطلاب، لتكون هي الإطار الذي يضبط ويوجه طرق وآليات توظيف القدرات والمهارات التي تم بناؤها بواسطة التعليم، ليمضي الطالب بعد ذلك في سياق قيمي مجتمعي رشيد وناضح بالدرجة التي تجعله يسهم في دفع المجتمع ككل للأمام.

أما التنمية فتجسدها الجهود التي تجعل المهارات والقدرات التي بناها التعليم، ومنظومة القيم التي حققتها التربية، جزءا من الرسالة والرؤية والاستراتيجية التي يتبناها المجتمع ككل، من أجل التعامل مع موارده وتحدياته وشواغله الحالية والمقبلة، بالطريقة التي تحقق تنمية ورفاهية بشرية مستدامة، معتمدة على العقل والإبداع والمشاركة.

ناضلت معظم المجتمعات الحديثة، ولا تزال تناضل ، من أجل ضمان حضور قوي للأطراف الثلاثة في مرحلة الثانوية العامة، ونجح العديد منها في تحقيق ذلك، بينما معظم



منه، معبرا عن قدرة على المبادرة، وتقبل الأفكار الجديدة، والوعي بالأساليب الأفضل لأداء العمل، مما يفتح فرص عمل أكثر ومجالات أكثر تنوعا، تقود بدورها إلي قدرة على التقدم والرقي في مجال المهنة وفي البحث عن مهن أخرى.

فنلندا و مساران للتعليم الثانوي

ترجمة نهال زكي

المصدر: موسوعة التعليم state university .com

https://education.stateuniversity.com

إن نظام التعليم الفنلندي له مساران للتعليم الثانوي: التعليم الثانوي العام والتعليم والتدريب المهني. كلا المسارين مخصصان للطلاب من سن 16 إلى 19 عاماً. أما المدارس الثانوية العامة فهي للطلاب الذين يخططون للانتحاق بالجامعة فقط. في حين أن مدارس التعليم والتدريب المهني مخصصة للطلاب الذين يخططون للعمل بعد الانتهاء من تعليمهم الثانوي. وفي كل الأحوال فإن الطلاب في كلا المسارين يمكنهم إجراء امتحان شهادة الثانوية العامة الوطني والانتحاق بالجامعة إذا كانت درجاتهم تنافسية.

فالمهدف من التعليم الثانوي العام هو تعزيز قدرات الطلاب ليصبحوا أفراداً متوازنين ومتحضرين في المجتمع، كما يهدف الي تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة في دراستهم الإضافية و حياة العمل والاهتمامات الشخصية والتنمية المتنوعة الشخصية. علاوة على أن التعليم يدعم فرصة الطلاب للتعلم مدى الحياة والتنمية الذاتية خلال حياتهم. (قانون المدارس الثانوية رقم 1998/629)



وعدد الطلبة في المدرسة الثانوية المتوسطة المستوي حوالي 250 طالباً. ويعتمد القبول على إكمال المدرسة الشاملة، ويتم اختيار الطلاب بناءً على سجلهم الدراسي السابق. كما يستكمل الطلاب دراستهم بالسرعة التي تناسبهم في سياق منهج مدته ثلاث سنوات. ويكمل حوالي نصف الطلاب فقط المرحلة الثانوية.

المناهج - الامتحانات والدبلومات: ينقسم المنهج إلى دورات إلزامية ومتخصصة وتطبيقية. يتكون المنهج في المدارس الثانوية من 38 درساً منظماً حول الموضوعات التالية: اللغة الأم والأدب (الفنلندية أو لغة وطنية أخرى)، واللغة الأجنبية، ولغة أجنبية ثانية، الدراسات البيئية، التربية المدنية، الدين أو الأخلاق، التاريخ، الدراسات الاجتماعية والرياضيات والفيزياء والكيمياء والبيولوجيا والجغرافيا والتربية البدنية والموسيقى والفنون البصرية والحرف والاقتصاد المنزلي. يمثل تعليم اللغة أقل من ثلث وقت التدريس في المدارس الأساسية. تشكل العلوم والرياضيات في المدارس الثانوية المتقدمة أكثر من ثلث وقت التدريس إلى حد ما، وهو تعديل طفيف لوقت التدريس في المدارس الأساسية. ويشمل التدريس في العلوم الاجتماعية والإنسانية حوالي 18 بالمائة من الوقت التعليمي. ويتم تقسيم النسبة المتبقية البالغة 16 في المائة من وقت التدريس بين الفنون والتربية البدنية ودورات أخرى، بما في ذلك الدين أو الأخلاق.



المجلس الوطني للتعليم هو المسؤول عن الأهداف الأساسية والمناهج الدراسية الشاملة. وفي سياق إرشاداته، تقوم المدارس بإعداد المناهج المحلية. ويتم إجراء امتحان القبول بالجامعة على المستوى الوطني عن طريق هيئة مركزية للتحقق من الامتحانات وفقاً لمعايير موحدة. ويتم اختبار الطلاب في أربعة مجالات إجبارية: اللغة الأم، واللغة الوطنية الأخرى، واللغة الأجنبية، بالإضافة الي الاختيار ما بين إما الرياضيات أو الدراسات العامة. كما يمكن للطلاب اختيار إكمال الاختبارات في ثلاث فترات امتحان منفصلة أو فترة واحدة مستمرة.

المعلمون: يُطلب من المعلمين في المدارس الثانوية الحصول على درجة الماجستير في المادة التي سيدرسون فيها. حيث يوجد 6491 معلماً في 447 مدرسة ثانوية. يتم إجراء التدريب المهني إلى حد كبير داخل المدارس المهنية ولكن الجهود جارية لزيادة معدل التدريب المهني إلى 10 في المائة من مجموع الملتحقين. وبموجب القانون، يتعين على السلطات المحلية الاحتفاظ بمكان واحد في

وقد استبدلت وزارة التربية والتعليم الإماراتية منذ عام 2015 المسار العلمي والمسار الأدبي للثانوية العامة المعمول به في مصر إلى الآن، بأربعة مسارات مُستحدثة تتناسب مع متطلبات اقتصاد المعرفة التي ترنو إليه الدولة، وهي: أولاً: المسار العام: الذي يتيح لطلاب الالتحاق بالكلية في التخصصات والصحية والهندسة التطبيقية والعلوم التطبيقية والعلوم الإدارية والإنسانية. ثانياً: المسار المتقدم: وينتج لطلاب القبول المباشر في كليات الهندسة والطب والعلوم الطبيعية داخل وخارج الدولة. ويكمن الفارق الأساسي بين هذين المسارين في كثافة المواد العلمية التي يدرسها الطلبة، حيث يحصل طلبة المسار المتقدم على إعداد مكثف في مواد الرياضيات والفيزياء والكيمياء. ثالثاً: المسار المهني (التخصصي): وهو برنامج وطني يؤهل إلى الحصول على شهادة الإمارات للتعليم التطبيقي "EmCAL" في تخصصات (ريادة الأعمال، صيانة الهندسة الكهربائية والميكانيكية، الترفيه والسفر والسياحة، التكنولوجيا، الخدمات اللوجستية، الإعلام التطبيقي، إدارة الأحداث، الصحة والرعاية الاجتماعية، البيئة والصحة والسلامة). رابعاً: مسار النخبة: وهو برنامج العلوم والرياضيات المُتقدّم وضمم هذا المسار خصيصاً للطلاب المتفوقين أكاديمياً.

وفي السعودية، يتم التفاضل بين الطلاب على أساس النسبة الموزونة، وهي عبارة عن نسبة مئوية من علامات الشهادة الثانوية، ونسبة مئوية أخرى من اختبار القدرات، بالإضافة إلى نسبة مئوية ثالثة من الاختبار التحصيلي المُعدّ من قبل المركز الوطني للقياس والتقويم بغية الوقوف على مهارات الطالب وتقييمها. تقوم كل جامعة بجمع النسب الثلاثة لإخراج النسبة التي يتم التفاضل عليها، وقد تفرض كل منها نسب مختلفة، فبعض الجامعات تحدد 60% للشهادة الثانوية، و20% لاختبارات القدرات، و20% للاختبار التحصيلي، وهذه النسب تختلف من جامعة لأخرى. من ثم فإن مجموع الطلاب في الثانوية العامة ما هو إلا جزء من منظومة اختبارات متكاملة، بل ربما يكون صاحب الوزن الأقل للوقوف على حقيقة مستوى الطالب وتكوينه الذي يدعم قبوله واستمراره في كلية يعينها، فعلى سبيل المثال تشترط كلية الطب جامعة الملك عبد العزيز نسبة تراكمية حدها الأدنى 90% في الثانوية العامة في مسار العلوم الطبيعية، إلا أن هذه النسبة وزنها لا يتجاوز 30%، إذ يشترط فضلاً عن ذلك خضوع الطالب لاختبار القدرات، وللاختبار التحصيلي، بحيث يكون وزن الاختبار الأول 30%، أما الثاني 40%. وأخيراً، اجتياز المقابلة الشخصية المطلوبة. من ثم فلو كانت نسبة الطالب في الثانوية العامة تتجاوز 90% لن تف بالقبول في كلية الطب دون تحصيل باقي النسب المشروطة.

في مصر تعرف مصر نظام النسبة الموزونة كما في السعودية والإمارات اللهم باستثناء إحدى عشر كلية تشترط اجتياز اختبار القدرات الخاص بكل منها للقبول فيها، ولكنها لا تدخل في نظام النسبة الموزونة الأنف بيانه وهم (كليات الإعلام - كليات الفنون الجميلة والتطبيقية - كلية التربية الموسيقية والفنية والنوعية والرياضية والكلية التابعة للجامعات التكنولوجية).

وبإزالة شروط القبول على المتقدمين لكليات الطب - على سبيل المثال - نجد أن كثافة الطلاب الحاصلين على معدل عالي يتجاوز 98% في مصر بالإضافة لحجم القدرة الاستيعابية لهذه الكلية على مستوى الجمهورية هو معيار قبول الطالب فيها، دونما اختبار لقدراته أو استعداده لمتطلبات هذه الكلية، على خلاف الوضع في السعودية والإمارات اللذين يشترطان حصول الطالب على 90% إلا أن هذا المعدل لا يُعبّر بالقطع عن مدى استعداد الطالب لتحديات كليات الطب الأمر الذي يُوجب على الطلاب الاستزادة في المعرفة والإجادة للغات أجنبية حتى يكونوا على أهبة الاستعداد والتأهيل المطلوب. قس على ذلك باقي الكليات الأخرى، الأمر الذي يظل معه التساؤل مطروحاً على طاولة النقاش، ما هو النظام التعليمي الأكثر تطوراً والأكثر اتساقاً مع تطور سوق العمل هل الذي يعتمد على مجموع الثانوية العامة فقط، أم الذي يعتمد على اختبار القدرات والملكات والمهارات الشخصية فقط، أم ذلك النظام الذي يجمع بينهما؟

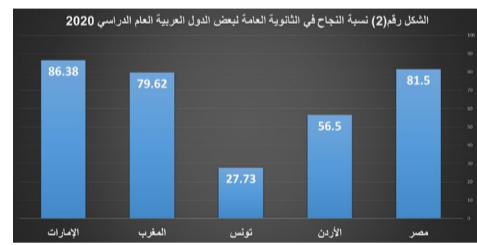
وقد استبدلت وزارة التربية والتعليم الإماراتية منذ عام 2015 المسار العلمي والمسار الأدبي للثانوية العامة المعمول به في مصر إلى الآن، بأربعة مسارات مُستحدثة تتناسب مع متطلبات اقتصاد المعرفة التي ترنو إليه الدولة، وهي: أولاً: المسار العام: الذي يتيح لطلاب الالتحاق بالكلية في التخصصات والصحية والهندسة التطبيقية والعلوم التطبيقية والعلوم الإدارية والإنسانية. ثانياً: المسار المتقدم: وينتج لطلاب القبول المباشر في كليات الهندسة والطب والعلوم الطبيعية داخل وخارج الدولة. ويكمن الفارق الأساسي بين هذين المسارين في كثافة المواد العلمية التي يدرسها الطلبة، حيث يحصل طلبة المسار المتقدم على إعداد مكثف في مواد الرياضيات والفيزياء والكيمياء. ثالثاً: المسار المهني (التخصصي): وهو برنامج وطني يؤهل إلى الحصول على شهادة الإمارات للتعليم التطبيقي "EmCAL" في تخصصات (ريادة الأعمال، صيانة الهندسة الكهربائية والميكانيكية، الترفيه والسفر والسياحة، التكنولوجيا، الخدمات اللوجستية، الإعلام التطبيقي، إدارة الأحداث، الصحة والرعاية الاجتماعية، البيئة والصحة والسلامة). رابعاً: مسار النخبة: وهو برنامج العلوم والرياضيات المُتقدّم وضمم هذا المسار خصيصاً للطلاب المتفوقين أكاديمياً.

مجموع 99% في الثانوية العامة قد لا يكفي للانتحاق بكليات القمة

محمود سلامة

قد لا يكفي اليوم مجموع 99% في الثانوية العامة للانتحاق بالكلية صاحبة المعدلات العليا التي يطلق عليها مجازاً كليات القمة، ففي الإمارات يشترط بالإضافة إلى مجموع الثانوية العامة، أن يجري الطالب اختباراً إلكترونيًا معيارياً يسمى (EmsAT) لتقييم مدى امتلاكه المهارات والمفاهيم التي تتناسب مع طبيعة الكلية المراد استكمال دراسته بها. كما قد تعقد بعض الكليات اختباراً داخلياً للطلاب المتقدمين بالإضافة لاختبار (EmsAT) أو عوضاً عنه، فعلى سبيل المثال يشترط للقبول في كلية الطب والعلوم الصحية في جامعة الإمارات العربية المتحدة، أولاً؛ أن يكون الحد الأدنى للمعدل العام 90% في شهادة الصف الثاني عشر (الثانوية العامة). ثانياً: تحصيل 1100 درجة في اختبار الإمارات القياسي (EmsAT) لمادة الكيمياء أو الأحياء أو ما يعادلها أو اجتياز اختبار الكلية، بالإضافة إلى تحصيل 900 درجة لمادة اللغة العربية. ثالثاً، اجتياز اختبار (MCQ) من خلال الأسئلة متعددة الخيارات، أو الحصول على درجة 491 في اختبار (MCAT) ويهدف هذا الاختبار تحديداً إلى قياس مدى استعداد المتقدمين لمواجهة تحديات كلية الطب. أخيراً، اجتياز المقابلة الشخصية.

هذه الظاهرة بجلاء مزمنة مع ارتفاع نسب النجاح العامة إلى 81.5% للمدارس الأدبي والعلمي، وهي النسبة الأعلى منذ عام 2016 كما هو موضح بالشكل رقم (1). بل هي النسبة الأعلى كذلك مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى لا سيما المغرب التي كانت نسبة النجاح بها 79.62%، والأردن التي لم تتجاوز نسبة النجاح فيها عن 56.5%، وتونس التي سجلت أقل نسبة نجاح في الثانوية العامة بلغت 27.73%، أما الإمارات ارتفع متوسط نسبة النجاح فيها لـ 86.38%، فالمسار العام كانت نسبة نجاح طلابه 77.43%، و87.82% للمسار المتقدم، و93.91% لمسار النخبة، كما هو موضح في الشكل رقم (2).



إذ لم تعرف مصر نظام النسبة الموزونة كما في السعودية والإمارات اللهم باستثناء إحدى عشر كلية تشترط اجتياز اختبار القدرات الخاص بكل منها للقبول فيها، ولكنها لا تدخل في نظام النسبة الموزونة الأنف بيانه وهم (كليات الإعلام - كليات الفنون الجميلة والتطبيقية - كلية التربية الموسيقية والفنية والنوعية والرياضية والكلية التابعة للجامعات التكنولوجية).

وبإزالة شروط القبول على المتقدمين لكليات الطب - على سبيل المثال - نجد أن كثافة الطلاب الحاصلين على معدل عالي يتجاوز 98% في مصر بالإضافة لحجم القدرة الاستيعابية لهذه الكلية على مستوى الجمهورية هو معيار قبول الطالب فيها، دونما اختبار لقدراته أو استعداده لمتطلبات هذه الكلية، على خلاف الوضع في السعودية والإمارات اللذين يشترطان حصول الطالب على 90% إلا أن هذا المعدل لا يُعبّر بالقطع عن مدى استعداد الطالب لتحديات كليات الطب الأمر الذي يُوجب على الطلاب الاستزادة في المعرفة والإجادة للغات أجنبية حتى يكونوا على أهبة الاستعداد والتأهيل المطلوب. قس على ذلك باقي الكليات الأخرى، الأمر الذي يظل معه التساؤل مطروحاً على طاولة النقاش، ما هو النظام التعليمي الأكثر تطوراً والأكثر اتساقاً مع تطور سوق العمل هل الذي يعتمد على مجموع الثانوية العامة فقط، أم الذي يعتمد على اختبار القدرات والملكات والمهارات الشخصية فقط، أم ذلك النظام الذي يجمع بينهما؟